

التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا Economic diversification as a strategic choice for economic growth: The experience of South Korea

د. منصوري حاج موسى¹

د. بوشري عبد الغني²

Abstract:

This study aims at presenting the experience of South Korea in the field of diversification of its economy and has been able to achieve high growth rates in recent years, thanks to the adoption of many strategies and development plans.

South Korea is one of the most successful countries to transform its industry from light industries to heavy industries. Its industrial structure is made up of electronic products, chemicals, automobiles, etc. Enabling it to accelerate economic growth.

keys words: South Korea, Economic diversification, Industrial Structure

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تجربة كوريا الجنوبية في مجال تنوع اقتصادها فاستطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، بفضل إتباعها للعديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية.

وتعد كوريا الجنوبية من بين أنجح الدول التي استطاعت أن تحول صناعتها من الصناعات الخفيفة، إلى الصناعات الثقيلة. وأصبح هيكلها الصناعي يتشكل من المنتجات الالكترونية، والمواد الكيماوية والسيارات... الخ. مما مكنها من دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: كوريا الجنوبية، التنوع الاقتصادي، الهيكل الصناعي

مقدمة

تقع كوريا الجنوبية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، وهي تتربع على مساحة 99 ألف كيلومتر مربع. ويزيد عدد سكانها عن 51 مليون نسمة.

وتعد كوريا الجنوبية قوة إقليمية في شرق آسيا، بعدما كانت مدمرة كلياً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بسبب الحروب التي عرفتتها. فاستطاعت أن تنتهج سياسات اقتصادية تنموية ناجحة. فتحوّلت من بلد يتلقى المساعدات إلى بلد يقدم المساعدات المالية والمادية. حتى أطلق عليها بمعجزة "نهر الهان". وتحوّلت من الصناعات الخفيفة التي تركز على اليد العاملة الكثيفة، إلى صناعات ثقيلة وذات تطور تكنولوجي. فاحتلت المراتب الأولى في صناعة الالكترونيات، والسيارات، والسفن... الخ.

¹ المركز الجامعي تمنراست belkhir789@yahoo.fr

² جامعة أحمد دراية أدرار bouchraabdelghani@yahoo.fr

ولاشك أن هذا النمو الاقتصادي الذي عرفه هذا البلد، لم يكن صدفة، بل كان بسبب انتهاز استراتيجيات وخطط تنموية سليمة.

مما سبق نتجلى الإشكالية فيما يلي:

ما هي الآليات التي مكنت كوريا الجنوبية للوصول إلى التنوع الاقتصادي؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ما يلي:

المحور الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأنماطه

المحور الثاني: علاقة النمو بالتنوع الاقتصادي

المحور الثالث: عرض التجربة الكورية الجنوبية في تنوع اقتصادها

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي وأنماطه

1- مفهوم التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط³. فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساس من تنوع هيكل الإنتاج⁴.

وينظر أيضاً إلى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات⁵.

وعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنوع" إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها⁶.

³ - موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة

البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص: 134

⁴ - بللعا اسماء، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات

القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص: 332

⁵ - عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 31، 2014، ص: 57

⁶ - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 135

2- أنماط التنوع الاقتصادي:

تظهر أهمية التنوع الاقتصادي من الناحية النظرية في اتجاهين فكريين متعارضين: الاتجاه الأول يظهر في نظرية المزايا النسبية للاقتصادي دافيد ريكاردو والتي ترى في التخصص (تخفيض درجة التنوع الاقتصادي) مصدرا محفزا للنمو الاقتصادي. أما الاتجاه الثاني فقد جاء في سياق كثير من الدراسات التي بينت انه لانخفاض التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي ومن ثم فهي تتادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات⁷.

وهناك أنواع عديدة من أنماط التنوع نذكر أهمها فيما يلي:

- **تنوع النشاط الإنتاجي:** إن الاقتصاديات ذات الحجم الكبير ترتبط أساسا بعدد كبير من مصادر الإنتاج. والنمو الاقتصادي المرتفع، يدعمه التوسع والتنوع في السلع والخدمات المنتجة، إذ نجد العلاقة قوية جدا بين التنوع الاقتصادي والنتاج المحلي الإجمالي.
- **تنوع الأصول:** وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراض ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية.
- **تنوع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، هذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية. على أن هذه النتيجة تحكمها سعر المنتج وأسعار السلع البديلة⁸.
- ويمكن التمييز بين ستة أشكال (أنواع) للتنوع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي⁹:
- **التنوع العمودي (الرأسي):** وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنوع العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنوع العمودي لأسفل).

⁷ - منير رحمان، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 4

⁸ - مراد هتان، إسماعيل صاري، سياسة التنوع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 5

⁹ - نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 7

- **التنوع الأفقي:** وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
 - **التنوع الجانبي:** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
 - **التنوع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
 - **التنوع الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
 - **التنوع المالي:** وهو ذلك الشكل من التنوع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنوع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.
- وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع الأولية، ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنوع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك¹⁰. وإستراتيجية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي، مهما كان الأفق الزمني المتاح لتحقيقها، فهو يبدو قاصيرا، بالنظر للأهداف الكبيرة والعديد المرجوة منها، هذا بالإضافة إلى طبيعة المشكلات المتراكمة في الاقتصاد، سيما المتجذرة فيه، والتي يتطلب استئصالها، نقلة نوعية تترجم رؤية مستقبلية، تكون مستشرقة لمسارات بديلة للتنمية¹¹.
- فلم يكن رفع شعار التنوع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنوع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنوع يمكن وضعها في الآتي:
- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنوع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

¹⁰ - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 136

¹¹ - طبائبية سليمة، لرباع الهادي، **التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7 و8 افريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 7

- **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفاعل والحقيقي¹².

3- مزايا التنوع الاقتصادي:

- يرى الكثيرون أن التنوع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب الآتية:
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطوير المالي ويؤدي من ثم إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
 - **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق)، والدولية (الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها¹³.
 - **تخفيض معدلات البطالة:** لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي¹⁴.
 - **تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.**
 - **تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها¹⁵.**
 - وعليه فالتنوع الاقتصادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يؤثر إيجاباً على الاستقرار السياسي ويرفع من أداء وجودة المؤسسات¹⁶.

¹² - عطايف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص: 3

¹³ - ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 2، ماي 2011، جامعة الكويت، ص: 208

¹⁴ - شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنوع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج - تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 5

¹⁵ - محمد امين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي على الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، 2014 الكويت، ص: 13

ثانيا: علاقة النمو بالتنوع الاقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنوع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنوع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كال ماركس وجوزيف شومبيتر¹⁷. وحاولت تلك المساهمات أن تجد أساسا نظريا مقبولا لتفسير التخصيص الأمثل للموارد المتاحة. والتي منها يمكن تعليل أسباب التفاوت بين الاقتصاديات فيما يرتبط بمدى التنوع الاقتصادي ولاسيما فيما بين الاقتصاديات المتقدمة التي دائما ما تحقق أمثلية مقبولة في تخصيص مواردها المتاحة وتنوع منتجاتها وخدماتها مع تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والرفاهية. وبين الاقتصاديات الأقل نموا التي تحاول جاهدة الخروج من عنق زجاجة الاقتصاديات الأحادية الجانب والتركيز في الإنتاج وعدم التنوع الاقتصادي¹⁸.

وقد زاد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت¹⁹. ولكن منذ 1950 بدأ الاهتمام بتنوع الصادرات كمحرك لعملية التنمية. عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية، وبالنسبة للدول النفطية أو الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعني التحول من إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من السلع. وفي دراسة وجد أن مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، بفضل تنوع الصادرات استطاعت أن تحقق التنوع الاقتصادي وتخفف من اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر²⁰.

¹⁶ - Albassam A.Bassam , **Economic Diversification in Saudi Arabia: Myth or Reality?**, Resources Policy 44.1 (2015): 112–117. Elsevier.

¹⁷ - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 138

¹⁸ - احمد جاسم محمد الخفاجي، **التنوع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الإصدار 114، العراق، 2018، ص: 37

¹⁹ - المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بالتنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، متاح على الرابط التالي: [http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

²⁰ - نوي نبيلة، **اثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج**، اطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2016-2017، ص:

وبينت دراسة koren أن الأداء الاقتصادي عندما يرتبط بإنتاج منتج واحد فإن انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج سبب يؤدي إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد للمخاطر، وبالمقابل فإن التنوع الاقتصادي سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد²¹.

وعليه انقسمت الآراء حول علاقة النمو بالتنوع الاقتصادي، في هذا السياق هناك اتجاهان فكريان. يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنوع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي. ويتمثل الثاني في دراسات كثيرة، تبين أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومن ثم تتادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات²².

ثالثا: التجربة الكورية الجنوبية في تنوع اقتصادها

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية فريدة من نوعها، بعد أن خرجت من الحروب كإحدى أفقر دول العالم بمتوسط دخل فردي يساوي ثمانين دولارا،²³ وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مترابطا بين الشطرين. وجاءت الحرب الكورية سنوات 1950-1953، لتلحق دمارا واسعا شمل كل القطاعات بالجنوب وقدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس مرات الناتج المحلي الإجمالي حينها²⁴.

وتعد كوريا الجنوبية واحدة من أنجح الدول المتنبية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات. وتعتبر الفترة الممتدة من 1961-1979 هي الفترة المعجزة الاقتصادية. وهي نفس الفترة التي ترأس فيها هي بارك تشانج **Park Chung-Hee**، الحكومة الدكتاتورية (الحزب الجمهوري الديمقراطي) والذي كان ملتزما بتحقيق التنمية العاجلة لكوريا الجنوبية²⁵.

فعملت الحكومة الكورية على تنوع وترقية المنتجات من الصادرات وضمان محركات للتصدير من خلال اختيار المنتجات العالمية. ومن بين هذه المنتجات التي تم اختيارها في عام 2012، 143 منتجا، بما فيها رقائق الذاكرة الرقمية وشاشات العرض «إل سي دي تي إف تي»، ومنشآت تحلية مياه البحر، وناقلات الغاز

²¹ - نفس المرجع، ص: 121

²² - ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص: 207

²³ - تأملات في مسار التنمية الكوري، 28 ماي 2015، قناة العربية، مقال متاح على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7d27b693-deb8-411c-a540-d597c99f6c3e>

²⁴ - عبد الرحمان المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 24 جوان

2013، ص: 2

²⁵ أميرة الحداد، مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع، مقال متاح على الرابط

التالي: <http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Amira%20El%20Haddad.pdf>.

الطبيعي المسال، والذاكرة الوميضية، قد احتلت كوريا المركز الأول من حيث نصيبها في الأسواق العالمية. ويستمر هذا العدد في الزيادة عاما بعد عام²⁶. واستطاعت أن تتحول من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة حيث بلغ حجم المساعدات التي قدمتها في عام 2010 حوالي مليار و 200 مليون دولار²⁷.

1- الهياكل الصناعية: تطور التصنيع عن طريق تغيير جذري في الهيكل الصناعي. حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات إلى حدود السبعينات. وفي الثمانينات تجاوزت نسبة الصناعات الكيماوية والثقيلة 50% من قطاع الصناعة التحويلية استمرت إلى عام 2000، وشكلت المنتجات الالكترونية، والمواد الكيماوية والسيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة²⁸.

والجدول التالي يوضح القفزة التي عرفتتها الصناعة لكوريا الجنوبية

جدول (1): أهم عشر صناعات خلال الفترة 1953-2000 بكوريا الجنوبية

الترتيب	1970		1980		1990		2000	
	النسبة	الصناعات	النسبة	الصناعات	النسبة	الصناعات	النسبة	الصناعات
1	28.6	المنسوجات والملابس	19.2	القطع الكهربائية والإلكترونية	14.6	القطع الكهربائية والإلكترونية	25.2	القطع الكهربائية والإلكترونية
2	20.4	الطعام والشراب	19	السيارات	13.2	مواد كيميائية	13.9	مواد كيميائية
3	11.5	مواد كيميائية	13.1	الطعام والشراب	12.9	السيارات	11.3	السيارات
4	9.1	القطع الكهربائية والإلكترونية	10.4	مواد كيميائية	12.9	المعادن الأساسية	8	المعادن الأساسية
5	5.5	المعادن الأساسية	6.7	المنسوجات والملابس	11.5	الطعام والشراب	6.9	الطعام والشراب
6	5.3	السيارات	6.1	المعادن الأساسية	9	الألات	6.9	الألات
7	4.2	تكرير النفط والفحم	5.5	المنتجات المعدنية غير الفلزية	5.6	المنسوجات والملابس	6.9	المنسوجات والملابس
8	3.7	المنتجات المعدنية غير الفلزية	5.3	الألات	5.5	منتجات المعادن المختلفة	4.8	منتجات المعادن المختلفة
9	2.3	الورق والطباعة	3.9	الورق والطباعة	4.6	الورق والطباعة	4.3	الورق والطباعة
10	1.5	الألات	3.7	منتجات المعادن المختلفة	3.8	تكرير النفط والفحم	4.2	تكرير النفط والفحم
	21.2	قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (% من إجمالي الناتج المحلي)	28.2	قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (% من إجمالي الناتج المحلي)	28.8	قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (% من إجمالي الناتج المحلي)	29.4	قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: نواف ابو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في

الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، الكويت، 2017، ص: 13

²⁶- Industrial Brand Leaders and Korean Industrial Standard, available at:

<http://arabic.korea.net/AboutKorea/Economy/Industrial-Brand-Leaders-Korean-Industrial>

²⁷ - فيصل عباس، دروس من كوريا الجنوبية، 4 نوفمبر 2013، القناة العربية، مقال متاح على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/11/04/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-.html>

²⁸ - سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاديات التنمية،

الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص: 11

لقد أدت إستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية التي تعتبر الصادرات بمثابة محرك النمو إلى تغيير هيكل القطاع الصناعي نتج عنه تغيير التركيبة السلعية للصادرات، حيث كانت تصدر في الخمسينات الخامات المعدنية والحديد والطحالب البحرية، ونجحت في السبعينات القرن الماضي في تصدير منتجات الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالملابس والمنسوجات والجلود والأحذية والتبغ، واستطاعت مع حلول منتصف الثمانينات تصدير القطع الكهربائية والسفن ومعدات البناء، ومنذ سنة 2000 نجح الاقتصاد الكوري في تنويع للصادرات إلى أن أصبحت منتجات عالية التقنية أهم الصادرات الكورية²⁹.

ومن الجدير بالذكر أن السبب الرئيسي وراء تحول الحكومة الكورية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل، إلى الصناعات الثقيلة والكيمياوية هو توليد ميزة نسبية جديدة في أسواق التصدير الكورية، حيث أن حصة كوريا من التصدير بدأت بالتآكل بسبب المنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل كما أن رغبة الحكومة الكورية الشديدة لتحقيق التعمق الصناعي، ضغط باتجاه التحول إلى الصناعات الثقيلة والكيمياوية. وخلال عملية التعمق الصناعي، يزداد ويتسع اثر الترابطات بين مختلف الصناعات، بينما ينخفض في نفس الوقت الاعتماد تدريجيا على السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة³⁰.

2- دعائم الحكومة الكورية:

من الدعائم التي ركزت عليها حكومة كوريا الجنوبية في دفع النمو الاقتصادي، وهي³¹:

- ✓ شراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص تقوم على تسخير دور القطاع الخاص لخدمة الخطة التنموية الشاملة. وهذا الأخير له دور لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، مما يجعله في بحث دائم ومستمر على كفاءات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء³².
- ✓ زيادة ميزانية البحث العلمي والتطوير من إجمالي الميزانية العامة.
- ✓ مرونة الدور التشريعي بما يناسب ومتطلبات كل مرحلة.
- ✓ تأسيس مجلس اقتصادي تنموي، يقوم بالإشراف عليه وتوجيه أعماله خيرة الكوادر الوطنية الكورية.

²⁹ - قاسمي الأخضر، اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص: 146 (بتصرف).

³⁰ - عبد الله ياسين، بن يامين خالد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية "كوريا الجنوبية

نموذجاً"، مجلة البدر، جامعة بشار، ص: 4

³¹ - تأملات في مسار التنمية الكوري، مرجع سابق، ص: 2

³² - لومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبدل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد

الإسلامي العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>

3- تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية:

- في سنة 1979 أنشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية ومن أهم أهدافها:
- تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
 - إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها³³.
 - وكما قامت الحكومة بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر من بينها:
 - قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978.
 - قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1981 لغرض تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع.
 - قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986، والهدف منه دعم المشاريع الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر³⁴.
 - وبهذا استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق أهداف تنموية بإتباعها سياسة ترقية صادرتها على النحو التالي³⁵:
 - **العملية:** نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج، التركيب الكهربائي...
 - **الأهداف:** تعظيم حصيلة الصادرات.
 - **القاعدة:** اليد العاملة الجيدة، المؤسسات العامة والخاصة.
 - **التمويل:** رؤوس الأموال الأجنبية.
 - **الانتشار:** آسيا، المكسيك، وبعض البلدان الإفريقية.
- اعتمدت كوريا الجنوبية في مسيرتها التنموية على العديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية التي ساعدتها في انطلاقتها التنموية، وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، بعد ذلك اتبعت سياسة التوجه للخارج (سياسة التصنيع للتصدير)، بعد أن ضمنت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بعد ذلك كان لابد من تطوير الصناعات الثقيلة لخلق نوع من الترابطات الأمامية والخلفية³⁶.
- وعليه يتوقف نجاح عملية التنويع الاقتصادي على الآليات التالية³⁷:
- تفعيل الدور المحفز والتنموي للدولة؛

33 - سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سابق، ص: 106

34 - نفس المرجع، ص: 107

35 - عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، التخصص: اقتصاد

التنمية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص: 84

36 - سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سابق، ص: 41

37 - قاسمي الاخضر، مرجع سابق، ص: 11-12

- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص؛
- برامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التعديل الهيكلي)؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة؛
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

لا تختلف كوريا الجنوبية عن غيرها من الدول الصناعية المتقدمة في أنها قد واجهت العديد من المشاكل والصعوبات النابعة من متطلبات التنمية، ومن مستلزمات ديمومتها واستمرارها، غير أن ما يميز كوريا الجنوبية عن هذه الدول يتمثل بقدرتها على معالجة تلك المشاكل والصعوبات³⁸.

في الأخير، مهما كان أسلوب التنوع الاقتصادي المتبع، سواء كان تعميق أو توسعة مجال المنتجات من السلع والخدمات، أو تنمية وتطوير قطاعات جديدة، أو زيادة الإنتاجية، أو تحسين الكفاءة، أو تقليل التكاليف فإن عنصرَي العلوم والتقنية هما العنصرين الحاكمين لمدى الفاعلية والنجاح المحقق لسياسة التنوع الاقتصادي المتبعة³⁹.

الخاتمة

لقد استعرضنا في دراستنا إلى تجربة كوريا الجنوبية في مجال تنوع اقتصادها، ف خيار التنوع كان خيارا استراتيجيا، لما حققته من نتائج جيدة على المستوى الاقتصادي. فكانت البداية بحماية صناعاتها الخفيفة المحلية، ثم توجهت إلى الصناعة من أجل التصدير، وباعتماد على سياسة التنوع الاقتصادي. ومنذ سنة 2000 أصبحت رائدة في مجال المنتجات التقنية والسيارات والسفن وغيرها. فإذا كان لابد من التوجه إلى التنوع كخيار استراتيجي، فيبقى مرهونا بتنمية القدرات العلمية والتقنية.

قائمة المراجع:

- 1- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص: 134
- 2- بللعا اسماء، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص: 332

38 - سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد 38، جامعة بغداد، 2008، ص: 56

39 - سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2002، ص: 4

3- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، 2014، ص: 57

4- موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 135

5- منير رحمان، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 4

6- مراد هتان، إسماعيل صاري، سياسة التنوع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 5

7- نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 7

8- موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 136

9- طابيبية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7 و 8 افريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 7

10- عطا لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص: 3

11- ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 2، ماي 2011، جامعة الكويت، ص: 208

12- شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنوع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج -تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص: 5

13- محمد امين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي على الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، 2014 الكويت، ص: 13

- 14- Albassam A.Bassam , **Economic Diversification in Saudi Arabia: Myth or Reality?**, Resources Policy 44.1 (2015): 112-117. Elsevier.
- 15- موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص: 138
- 16- احمد جاسم محمد الخفاجي، **التنوع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الإصدار 114، العراق، 2018، ص: 37
- 17- المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بالتنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، متاح على الرابط التالي: [http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)
- 18- نوي نبيلة، **اثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية- دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج**، اطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2016-2017، ص: 104
- 19- نفس المرجع، ص: 121
- 20- ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص: 207
- 21- **تأملات في مسار التنمية الكوري**، 28 ماي 2015، قناة العربية، مقال متاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7d27b693-deb8-411c-a540-d597c99f6c3e2>
- 22- عبد الرحمان المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 24 جوان 2013، ص: 2
- 23- أميرة الحداد، **مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع**، مقال متاح على الرابط التالي: <http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Amira%20El%20Haddad.pdf>. ص: 5
- 24- **Industrial Brand Leaders and Korean Industrial Standard**, available at: <http://arabic.korea.net/AboutKorea/Economy/Industrial-Brand-Leaders-Korean-Industrial>
- 25- فيصل عباس، **دروس من كوريا الجنوبية**، 4 نوفمبر 2013، القناة العربية، مقال متاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/11/04/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D9%86->

[%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-](#)

[.html](#)

- 26- سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص: 11
- 27- قاسمي الأخضر، إثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013/2014، ص: 146 (بتصرف).
- 28- عبد الله ياسين، بن يامين خالد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية "كوريا الجنوبية نموذجا"، مجلة البدر، جامعة بشار، ص: 4
- 29- تأملات في مسار التنمية الكوري، مرجع سابق، ص: 2
- 30- لومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متاح على الرابط التالي:
<https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>
- 31- سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سابق، ص: 41
- 32- نفس المرجع، ص: 107
- 33- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، التخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص: 84
- 34- سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سابق، ص: 41
- 35- قاسمي الأخضر، مرجع سابق، ص: 11-12
- 36- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، جامعة بغداد، 2008، ص: 56
- 37- سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2002، ص: 4